

مضمون حرية الدين والمعتقد :

الاستتكاف الضميري

تحمي المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حرية التفكير والضمير على غرار حمايتها لحرية الدين والمعتقد وعلى هذا الأساس يعتبر الاستتكاف الضميري جزءاً من حرية الدين والمعتقد.

الاستتكاف الضميري يعني رفض القيام بشيء عليك القيام به لأن القيام به يُخالف ضميرك أو اعتقادك الديني.

ومن ضمن الأمثلة التي تشمل هذا الاستتكاف الضميري، الاعتراض على أداء الخدمة العسكرية أو أداء القسم أو تلقي الدم أو المشاركة في بعض الإجراءات الطبية.

والنوع الوحيد للاستتكاف الضميري المنصوص عليه بشكل محدد في وثائق الأمم المتحدة هو حق رفض الخدمة العسكرية الإلزامية. وهذا الحق لم يرد ذكره لا في اتفاقيات الأمم المتحدة الملزمة قانوناً ولا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. غير أنه ورد ذكره فقط في التعليق العام رقم 22 للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهذه الوثيقة كتبها خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وتوضح كيف يمكن للدول تفسير المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وخلصت هذه اللجنة إلى أن المادة 18 تؤيد حق الاستتكاف الضميري من الخدمة العسكرية إذا كانت الضرورة التي تدفعك إلى القتل تتعارض تعارضاً جدياً مع حرية ضميرك وحقك في إظهار دينك أو معتقدك.

وُثِرَ على بلدان كثيرة هذا الحق وتوفّر نُظُمُ خدمات وطنية بديلة وإعفاءات. ولكن لا يزال هناك عدد من الدول التي تسجن المواطنين الذين يرفضون أداء الخدمة العسكرية بسبب معتقداتهم الدينية أو السلمية. ويُعتبر شهود يهوه أكثر الفئات

تضررا من هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، في كوريا الجنوبية كان 389 شخصا من شهود يهوه يقضون أحكاما بالسجن بسبب الاستنكاف الضميري في ديسمبر/كانون أول 2016.

وبحسب أجهزة منظمة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، يجب توفير تدابير بديلة للخدمة العسكرية دون تمييز، لكل الأشخاص الذين يبدون استنكافا ضميريا، هذا مع توفير كل المعلومات التي تخص ضمان حق الاستنكاف الضميري وكيفية المطالبة بهذا الحق. كما ينبغي منح المسجلين والمتطوعين في الخدمة العسكرية القدرة على الاعتراض قبل وخلال قيامهم بالخدمة العسكرية.

وبالإضافة إلى الاستنكاف الضميري من الخدمة العسكرية، كثيرا ما يتم الاعتراف بأشكال أخرى من الاستنكاف الضميري على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، وفي مجال الرعاية الصحية قد ترفض القابلات أو الأطباء إجراء عمليات الإجهاض. وفي بعض البلدان، أُثيرت قضايا الاستنكاف الضميري فيما يتعلق بالزواج بين أشخاص من نفس الجنس. وغالبا ما تُطرح أسئلة صعبة بشأن التعارض ما بين الحقوق، وإذا كان مثلاً حق الاستنكاف الضميري يتعارض مع حقوق المرأة أو مع تشريعات مكافحة التمييز.

ولا يوجد بعد معيار قانوني دولي يخص هذه الأنواع من الاستنكاف الضميري، لهذا السبب لا تزال هذه المسألة تثير جدلا كبيرا.

وهذه بعض التبريرات التي قد يصادفها الشخص:

قد يقدم البعض تبريرات مفادها أن الاستنكاف الضميري هو جزء من الحقوق المطلقة لحرية الدين والمعتقد، والتي لا يمكن البتة تقييدها. ويحاججون بأن احترام الشخص لضميره لا يستوجب تعريضه لأي عقاب أو لأي تكلفة. وبطبيعة الحال، لا يمكن للشخص أن يكون من دعاة السلام وجنديا وبالتالي فإن إكراه دعاة السلام على أن يصبحوا جنودا يعتبر انتهاكا لحقهم الداخلي والمطلق في الدين والمعتقد.

وهناك من يقدم تبريرات مؤداها أن هذا الحق مطلق ولكن يتعين التفكير في الظروف. وبحسب وجهة النظر هذه فإن الأشخاص المسجلين في الخدمة العسكرية والسجناء وغيرهم ممن لا يملكون أي خيار في وضعهم، لا يجب البتة إكراههم على مخالفة ضميرهم. أمّا الأشخاص الذين يتقدمون لوظيفة ما بشكل طوعي وبإمكانهم مغادرتها طوعاً، فليس من التلقائي أن يتوقعوا من صاحب العمل أن يتقبّل معتقداتهم الضميرية. وبالتالي فإن اختيارك للسلوك بحسب ما يمليه عليك ضميرك قد يصاحبه تكلفة ما.

وهناك البعض الآخر الذي يرى أن الاستنكاف الضميري هو فعل أو ممارسة. وبالتالي هو إظهار للدين أو للمعتقد، ويمكن تقييد إظهار المعتقدات، ولكن فقط عندما يكون هذا التقييد ضرورياً لحماية حقوق وحرّيات الآخرين أو لحماية الصحة أو النظام أو الآداب العامة. وفيما يتعلق بالعلاقة بين الاستنكاف الضميري وأداء الخدمة العسكرية فجدير بالذكر أن الأمن القومي لا يعتبر أساساً مشروعاً لتقييد حرية الدين والمعتقد.

ويختلف الخبراء القانونيون بشأن أيّ من هذه المواقف الأكثر صواباً.

خلاصة القول: استعرضنا في هذا الفيلم الاستنكاف الضميري.

والاستنكاف الضميري هو الحق في رفض القيام بشيء يُتوقّع منك عادةً القيام به. وحق الاستنكاف الضميري من أداء الخدمة العسكرية هو حقٌ محمي في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتعترف العديد من البلدان بهذا الحق، غير أن بعض البلدان تعتقل المستنكفين ضميرياً. وتعترف العديد من الدول أيضاً بأشكال أخرى من الاستنكاف الضميري على الصعيد الوطني. غير أن هذه الحقوق لاتزال متضاربة ولم يتمّ تطوير القانون الدولي بخصوص هذا الموضوع بشكل كامل بعد.

يمكنكم الاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن حق الاستنكاف الضميري، بما في ذلك نصوص وثائق حقوق الإنسان التي تُشير إليه، في مواد التدريب على الموقع الإلكتروني.



Copyright SMC 2018